

اقتصاديات الدول المتطورة

قلّمَا نجد في علم الاقتصاد مفاهيم أثبتت ديمومتها -وجدلتها- مثل مفهوم "الاقتصاد المتقدم". وقد تمّ وضع هذا المفهوم في إطار منهجي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما من خلال أعمال والت روستو (1960) ولاحقًا تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، ليصبح بمثابة وصف تجريبي ومثال معياري في آن واحد: الحالة النهائية التي يُفترض أن تطمح إليها جميع الدول "النامية". إلا أنه مع تقدّم القرن الحادي والعشرين، بدأت الرواية المنتصرة المرتبطة بهذا المفهوم بالتلاشي.

كشفت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عن مواطن ضعف هيكلية عميقة في أكثر الاقتصادات الرأسمالية تقدمًا. ودفع العقد الذي تلاها من نمو ضعيف، وعدم استقرار سياسي، وتزايد التفاوت الاجتماعي في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الباحثين وصنّاع السياسات على حدّ سواء إلى إعادة النظر في معنى "التنمية" الاقتصادية في سياق ما بعد النمو. في الآونة الأخيرة، أدت الصدمتان المزدوجتان لجائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ المتفاقمة إلى ظهور ضرورات ملحة جديدة ونقاط ضعف جديدة في دراسة الاقتصادات المتقدمة.

تعريف "الاقتصاد المتقدم": اعتبارات منهجية

لا بدّ لأي بحث علمي في الاقتصادات المتقدمة أن يتناول أولاً مشكلة التعريف. فمصطلح "الاقتصاد المتقدم" لا يوجد له تعريف تقني متفق عليه عالميًا. يصنف البنك الدولي الاقتصادات حسب إجمالي الدخل القومي للفرد، حيث تُعتبر الاقتصادات ذات الدخل المرتفع (أكثر من 13,845 دولارًا أمريكيًا في عام 2023) مؤشرًا تقريبيًا على وضع "الاقتصاد المتقدم". ويستخدم صندوق النقد الدولي فئة "الاقتصادات المتقدمة" ذات الصلة، والتي تضم حاليًا 41 دولة. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيستخدم مؤشرًا مركبًا للتنمية البشرية يشمل أبعاد الصحة والتعليم والدخل، مما ينتج عنه غالبًا تصنيفات مختلفة نوعًا ما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023).

لا تقتصر هذه الاختلافات التصنيفية على الجانب اللغوي فحسب، بل تعكس خلافات نظرية حقيقية حول معنى "التنمية". فقد تحدّى نهج القدرات الذي طرحه سين (1999) التعريفات التي تركز على الدخل، مُجادلاً بأن التنمية يجب أن تُفهم على أنها توسيع للحريات والقدرات البشرية. في الآونة الأخيرة، جادل هيكل وآخرون (2022) بأن التصنيفات القائمة على مؤشر التنمية البشرية تُقلل

بشكل منهجي من تقدير التكاليف البيئية، وبالتالي تُقدم صورة مُبالغ فيها عن مستوى الرفاه في الدول ذات الدخل المرتفع.

وفي هذا العمل البحثي نبنى نهجًا عمليًا تعدديًا، فنعتبر الدول التي تستوفي المعايير الثلاثة التالية "اقتصادات متقدمة": (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يزيد عن 20,000 دولار أمريكي (معدل حسب تعادل القوة الشرائية)؛ (ب) مؤشر التنمية البشرية أعلى من 0.800؛ (ج) عضوية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الاتحاد الأوروبي. ينتج عن ذلك عينة عمل تضم حوالي 37 دولة، تتركز في أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا (اليابان، وكوريا الجنوبية)، وأوقيانوسيا (أستراليا، ونيوزيلندا). مع إقرارنا بمحدودية هذا النهج، نعتقد أنه يُمثل المجموعة الأساسية من الدول التي تكون التعميمات بشأنها أكثر قابلية للدفاع.

مسألة التباين داخل المجموعة

من نقاط الضعف المستمرة في أدبيات "الاقتصادات المتقدمة" ميلها إلى التعامل مع هذه المجموعة على أنها متجانسة نسبيًا. في الواقع، يوجد تباين كبير على عدة مستويات. يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 28,000 دولار أمريكي (البرتغال، 2023) إلى أكثر من 120,000 دولار أمريكي (لوكسمبورغ، 2023). تختلف مؤسسات سوق العمل اختلافًا كبيرًا، من "أنواع الرأسمالية" عالية التنسيق التي وصفها هول وسوسكيس (2001) إلى اقتصادات السوق الأكثر ليبرالية. تتفاوت هياكل دولة الرفاه من الشمولية الاسكندنافية إلى النماذج الأنجلو-أمريكية المتبقية (إسبينغ-أندرسن، 1990). تتراوح نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 24% (الولايات المتحدة) إلى أكثر من 46% (الدنمارك).

لهذه الاختلافات أهمية بالغة عند تحليل التحديات الهيكلية. قد تكون الصدمة الديموغرافية التي يمكن السيطرة عليها في ظل نظام معاشات تقاعدية شامل وسخي كارثية في بلد يتمتع بشبكة أمان اجتماعي متبقية. كما أن فرض ضريبة على الكربون، وهو أمر ممكن سياسياً في ديمقراطية اجتماعية نوردية قائمة على الثقة العالية، قد يكون مستحيلاً مؤسسياً في نظام برلماني مستقطب. لذلك، نتجنب التعميم المفرط قدر الإمكان، ونولي اهتماماً دقيقاً للاختلافات داخل المجموعة الواحدة.

1- التطور التاريخي للاقتصادات المتقدمة

شهدت الاقتصادات المتقدمة، التي تتميز عادةً بمستويات دخل مرتفعة وبنية تحتية تكنولوجية متطورة وقواعد صناعية متنوعة، تحولات تاريخية هامة للوصول إلى وضعها الحالي. ويُتيح فهم تطور هذه

الاقتصادات إلقاء الضوء على العمليات المعقدة للتصنيع والابتكار والعولمة والتطور المؤسسي التي تُشكل أساس النمو الاقتصادي والازدهار في العصر الحديث.

1-1- الأساس الزراعي: اقتصادات ما قبل الصناعة

قبل القرن الثامن عشر، كانت اقتصادات ما يُعرف اليوم بالدول "المتقدمة" زراعية في معظمها. كانت الأرض هي العامل الأساسي للإنتاج، وكانت الزراعة المعيشية هي السائدة في النشاط الاقتصادي. كانت الإنتاجية مقيدة بالعمليات البيولوجية والظروف البيئية، مما أدى إلى "فخ مالتوس"، حيث كان النمو السكاني يميل إلى تجاوز الإمدادات الغذائية، مما أبقى مستويات المعيشة راكدة لقرون.

خلال هذه الحقبة، كانت الهياكل الاقتصادية محلية ومجزأة. كان النظام السائد هو النظام التجاري في أوروبا، حيث استخدم تدخل الدولة لتكديس السبائك، ونظام "الإنتاج المنزلي" في التصنيع، والذي كان بمثابة مقدمة للتصنيع.

1-2- الثورة الصناعية الأولى: نشأة الصناعة (1760-1840)

كانت لحظة التحول في التطور الاقتصادي هي الثورة الصناعية الأولى، التي نشأت في بريطانيا العظمى. شهدت هذه الفترة الانتقال من مصادر الطاقة العضوية إلى غير العضوية. أدى تسخير قوة البخار وميكنة إنتاج المنسوجات إلى تغيير جذري في وظيفة الإنتاج.

وصف المؤرخ الاقتصادي والت روستو (1960) هذه المرحلة بأنها "انطلاقة"، تميزت بزيادة سريعة في معدل الاستثمار وتطور القطاعات الرائدة. حلّ نظام المصانع محل الصناعات المنزلية، مما أدى إلى التوسع الحضري ونشوء طبقة عمالية متميزة. تحوّل التركيز الاقتصادي نحو السلع الرأسمالية والإنتاج الضخم، كاسراً بذلك فخ مالتوس ومتيحاً نمواً مستداماً في دخل الفرد لأول مرة في التاريخ (ماديسون، 2001).

1-3- الثورة الصناعية الثانية: الإنتاج الضخم ورأسمالية الشركات (1870-1914)

شهد أواخر القرن التاسع عشر الثورة الصناعية الثانية، مدفوعةً بالصلب والكهرباء والمواد الكيميائية ومحرك الاحتراق الداخلي. رسّخت هذه الحقبة هيمنة قطاع التصنيع في الاقتصادات المتقدمة.

جادل ألفريد تشاندلر (1977) بأن هذه الفترة شهدت صعود "اليد الخفية" للرأسمالية الإدارية. تطلّب حجم الإنتاج مديرين محترفين وهياكل تنظيمية حديثة للشركات لتنسيق النشاط الاقتصادي. شهدت هذه الحقبة ذروة التوظيف الصناعي مقارنةً بإجمالي القوى العاملة في الدول المتقدمة. وأصبحت

وفورات الحجم والنطاق المحركين الرئيسيين للنمو، وبرزت الولايات المتحدة وألمانيا كقوتين صناعيتين تتنافسان بريطانيا.

1-4- العصر الذهبي ما بعد الحرب العالمية الثانية والفوردية (1945-1973)

بعد اضطرابات الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، دخلت الاقتصادات المتقدمة فترة نمو غير مسبوقة، تُعرف غالبًا باسم "العصر الذهبي للرأسمالية". تميزت هذه الحقبة بـ"الفوردية"، وهي نظام تراكمي قائم على الإنتاج الضخم والأجور المرتفعة والاستهلاك الواسع.

وفر نظام بريتون وودز استقرارًا نقديًا دوليًا، مما ساهم في ازدهار التجارة العالمية. خلال هذه الفترة، ظل القطاع الصناعي قويًا، لكن قطاع الخدمات بدأ بالتوسع السريع مع ارتفاع الدخل الذي غدّى الطلب على الرعاية الصحية والتعليم والتمويل. كان هذا ذروة "الاقتصاد المختلط"، حيث لعب التدخل الحكومي ودول الرفاه دورًا هامًا في استقرار الطلب الكلي.

1-5- تراجع الصناعة وتنامي اقتصاد الخدمات (السبعينيات - التسعينيات)

ابتداءً من أوائل السبعينيات، شهدت الاقتصادات المتقدمة تحولًا هيكليًا عميقًا يُشار إليه غالبًا باسم "تراجع الصناعة". لم يكن هذا مجرد انخفاض في إنتاج الصناعات التحويلية، بل انخفاضًا في فرص العمل في هذا القطاع. فمع زيادة الأتمتة للإنتاجية، ودفع المنافسة العالمية الإنتاج إلى الدول النامية ذات التكلفة المنخفضة، انتقلت العمالة في الاقتصادات المتقدمة إلى قطاع الخدمات.

أكد هذا التحول صحة "قانون فيشر" و"قانون كلارك"، اللذين ينصان على أنه مع ارتفاع دخل الفرد، تنخفض نسبة القوى العاملة في الزراعة، يتبعها انخفاض في الصناعة وارتفاع في الخدمات. بحلول أواخر القرن العشرين، تحولت اقتصادات متقدمة رئيسية كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى مجتمعات "ما بعد صناعية"، حيث ساهمت الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف أكثر من الزراعة والصناعة مجتمعتين.

1-6- عصر المعلومات والاقتصاد الرقمي (القرن الحادي والعشرون)

تتميز المرحلة المعاصرة من التطور الاقتصادي بظهور اقتصاد المعرفة. فبفضل الإنترنت وقوة الحوسبة وتحليلات البيانات، تحوّل خلق القيمة نحو الملكية الفكرية والابتكار والأصول غير الملموسة.

تتسم هذه المرحلة بـ"التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات"، حيث يزداد الطلب على العمالة الماهرة، بينما تُوتمت أو تُنقل العمالة المتوسطة المهارة والروتينية إلى الخارج. تُعرّف الاقتصادات المتقدمة اليوم بقدرتها على الابتكار وهيمنتها على سلاسل القيمة العالمية، مع التركيز على البحث والتصميم والتسويق بدلاً من التجميع المادي. وقد أدى ذلك إلى تحديات اقتصادية جديدة، بما في ذلك تفاقم عدم المساواة و"مفارقة الإنتاجية"، حيث لم تنعكس الاستثمارات الضخمة في التكنولوجيا الرقمية دائماً في إحصاءات الإنتاجية القياسية.

وفي الختام يمكن القول أن التطور التاريخي للاقتصادات المتقدمة يُمثّل سردًا معقدًا للابتكار التكنولوجي، والتطور المؤسسي، والتكامل العالمي. فمن الجذور الزراعية مرورًا بالتصنيع وصولاً إلى النمو القائم على المعرفة، تُجسّد هذه الاقتصادات العمليات المتعددة الأوجه التي تُشكّل الازدهار. ويُعدّ فهم هذا التطور ضروريًا لمواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة وتعزيز التنمية المستدامة.

2- الخصائص الأساسية للاقتصادات المتقدمة

لا يُعرّف "الاقتصاد المتقدم" عادةً بمجرد ارتفاع الدخل، بل بمزيج معقد من السمات الهيكلية والاجتماعية والمؤسسية. وبينما تستخدم هيئات التصنيف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمعيار أساسي، يشير الإجماع الأكاديمي إلى أن التنمية ظاهرة متعددة الأبعاد. تشترك الاقتصادات المتقدمة، كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا وأستراليا، في مجموعة مميزة من الخصائص التي تميزها عن الأسواق النامية والناشئة. تشمل هذه الخصائص الهيكل الاقتصادي والتنمية البشرية وجودة المؤسسات.

2-1- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل والنتائج الاقتصادي

يُعدّ ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المؤشر الأبرز للاقتصاد المتقدم. وهذا يدل على ارتفاع مستوى الإنتاجية الاقتصادية وكبر حجم السوق الاستهلاكية. يصنف البنك الدولي "الاقتصادات ذات الدخل المرتفع" على أنها تلك التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عتبة محددة (تبلغ حاليًا حوالي 13,845 دولارًا أمريكيًا اعتبارًا من السنة المالية 2024). مع ذلك، تتميز الاقتصادات المتقدمة بقدرتها على الحفاظ على هذا الدخل المرتفع باستمرار على مر الزمن، مما يدل على مرونتها الاقتصادية وقدرتها على ضمان مستويات معيشية عالية.

2-2- هيكل اقتصادي يهيمن عليه قطاع الخدمات

من أبرز السمات الهيكلية للاقتصادات المتقدمة هيمنة القطاع الثالث (الخدمات) على القطاعين الأول (الزراعة) والثاني (الصناعة). ويعكس هذا التحول مراحل النمو الاقتصادي التي وضعها فيشر (1939) وكلاارك (1940)، والتي تُعرف غالبًا باسم "قانون فيشر-كلاارك".

في الاقتصادات المتقدمة، عادةً ما تُمثل الزراعة نسبة ضئيلة جدًا من الناتج المحلي الإجمالي (غالبًا أقل من 5%) والعمالة، على الرغم من ارتفاع مستويات الإنتاجية. غالبًا ما يشهد قطاع التصنيع استقرارًا أو انخفاضًا مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي، بينما تُشكل الخدمات - الرعاية الصحية، والتمويل، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات - غالبية الناتج الاقتصادي، حيث تُشكل عادةً ما بين 60% و80% من الناتج المحلي الإجمالي. يشير هذا إلى تحول من الإنتاج كثيف العمالة إلى أنشطة كثيفة المهارات ذات قيمة مضافة عالية.

2-3- التنمية البشرية المتقدمة والبنية التحتية الاجتماعية

لا يكفي الناتج الاقتصادي وحده لتحديد التنمية ما لم يُترجم إلى رفاهية الإنسان. تُظهر الاقتصادات المتقدمة درجات عالية في مؤشر التنمية البشرية، وهو إحصاء مركب لمؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم ونصيب الفرد من الدخل.

التعليم: تُعد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المرتفعة (تقارب 100%) وانتشار الوصول إلى التعليم العالي من المعايير الأساسية. تمتلك القوى العاملة مستويات عالية من "رأس المال البشري"، وهو أمر ضروري للنمو القائم على الابتكار.

الصحة: متوسط العمر المتوقع مرتفع (عادةً ما يزيد عن 80 عامًا)، ومعدلات وفيات الرضع منخفضة، مما يعكس البنية التحتية الطبية المتقدمة، والصرف الصحي، وأنظمة الصحة العامة.

2-4- صادرات متنوعة وتكنولوجيا متطورة

تتبع الاقتصادات المتقدمة عادةً مكانةً رائدةً في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم. فعلى عكس الدول النامية التي قد تعتمد على تصدير سلعة أو مادة خام واحدة، تُصدّر الاقتصادات المتقدمة مجموعةً متنوعةً من السلع والخدمات المتطورة ذات القيمة العالية. وقد طرح هاوسمان وآخرون مفهوم "التعقيد الاقتصادي"، مشيرين إلى أن الاقتصادات المتقدمة تُنتج سلعاً تتطلب كمًا هائلًا من المعرفة والتكنولوجيا التراكمية. وتستثمر هذه الدول بكثافة في البحث والتطوير، مما يدفع عجلة الابتكار ويحافظ على ميزة تنافسية في الأسواق العالمية.

2-5- أطر مؤسسية وحوكمة قوية

لعلّ أهمّ سمات الاقتصادات المتقدمة، وإن كانت غير ملموسة، هي جودة المؤسسات. إذ تمتلك هذه الاقتصادات أطرًا مؤسسية متينة تدعم كفاءة السوق والاستقرار الاجتماعي.

سيادة القانون: تُعدّ الأنظمة القانونية الفعّالة التي تُنفذ العقود وتحمي حقوق الملكية أساسيةً. جودة التنظيم: تتميز الحكومات بفعاليتها في صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تُعزّز تنمية القطاع الخاص.

مكافحة الفساد: تساهم آليات الشفافية والمساءلة في خفض تكاليف المعاملات وتعزيز ثقة المستثمرين.

ويرى أسيموغلو وروبينسون (2012) أن ازدهار الدول المتقدمة يُعزى في معظمه إلى "مؤسسات اقتصادية شاملة" تشجع المشاركة وتستثمر مواهب السكان، على عكس "المؤسسات الاستغلالية" التي غالباً ما توجد في المناطق الأقل نمواً.

3-التحديات المعاصرة للاقتصاديات المتطورة (المتقدمة)

يشهد العالم المتقدم تحولاً هيكلياً عميقاً يبدو أن العديد من صناعات السياسات يترددون في الاعتراف به بشكل كامل. فخلف أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي المتواضعة وانخفاض التضخم، تكمن حقيقة أكثر إثارة للقلق: إذ تواجه الاقتصادات المتقدمة تحولات جوهرية في تركيبها السكانية، واستدامتها المالية، وقدرتها الإنتاجية، وتنظيمها الاقتصادي المكاني.

وتجدر الإشارة أن الصعوبات المعاصرة التي تواجه الاقتصادات المتقدمة ليست تقلبات دورية يمكن إدارتها بالطرق التقليدية لإدارة الطلب، بل هي تحولات هيكلية عميقة تتطلب استجابات سياسية جوهرية مماثلة.

تواجه الاقتصادات المتقدمة، كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة، حالياً تداخلاً معقداً لتحديات هيكلية وديموغرافية وجيوسياسية. وعلى عكس الدول النامية، التي غالباً ما تعاني من مشاكل في البنية التحتية الأساسية أو التصنيع، تواجه الدول المتقدمة مشكلة فريدة تتمثل في إدارة مرحلة النضج: كيفية الحفاظ على النمو والاستقرار الاجتماعي بعد اكتمال المراحل "السهلة" للتصنيع. فيما يلي تحليل لأهم التحديات المعاصرة التي تواجه الاقتصادات المتقدمة:

3-1-الأزمة الديموغرافية: عندما تتقلص القوى العاملة

لعلّ التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجه الاقتصادات المتقدمة هو التغيير الديموغرافي. تقاعد جيل طفرة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية أو هو في طريقه للتقاعد، وانخفضت معدلات الخصوبة إلى ما دون مستويات الإحلال في جميع الاقتصادات المتقدمة تقريباً، كما أن زيادة متوسط العمر المتوقع، رغم كونها إنجازاً بارزاً في مجال الصحة العامة، قد غيرت جذرياً نسبة العاملين إلى المتقاعدين.

3-1-1- حجم التحدي

يقدم أحدث تقرير لتوقعات التوظيف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أرقاماً مقلقة: فبحلول عام 2060، سينخفض عدد السكان في سن العمل في الدول الأعضاء البالغ عددها 38 دولة بنسبة 8%، مع انخفاضات تتجاوز 30% في أكثر من ربع الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تصل نسبة الإعاقة لكبار السن - أي عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر لكل 100 شخص بالغ في سن العمل - إلى 52% بحلول عام 2060، ارتفاعاً من 19% فقط في عام 1980. وفي إيطاليا واليابان وبولندا وإسبانيا وكوريا الجنوبية، ستتجاوز هذه النسبة 75%.

الآثار الاقتصادية واضحة وجلية. كما يلاحظ ستيفانو سكاربيتا، مدير التوظيف في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "يهدد تأثير شيخوخة السكان محرك النمو الاقتصادي نفسه، الذي يعتمد على الموارد البشرية لإنتاج الناتج. لقد دخل الاقتصاد حقبة جديدة، حيث يتحول التحدي من نقص الوظائف إلى نقص العمالة."

3-1-2- توقعات النمو في ظل الضغوط الديموغرافية

تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه بدون تدخل سياسي كبير، سيتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الاقتصادات المتقدمة بنحو 40%، من 1% سنوياً في العقد الذي يسبق عام 2020 إلى 0.6% فقط سنوياً حتى عام 2060. ستشهد جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثناء أيرلندا والولايات المتحدة، انخفاضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ظل المسارات الحالية.

تمثل الولايات المتحدة استثناءً جزئياً لأن نسبة سكانها في سن العمل قد انخفضت بالفعل بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، مما يعني أن التعديلات الأكثر حدة قد حدثت بالفعل. ومع ذلك، لا يُعد هذا عزاءً كافياً، حيث تواجه الولايات المتحدة أيضاً تحديات ديموغرافية كبيرة.

تمثل الولايات المتحدة استثناءً جزئيًا لأن نسبة سكانها في سن العمل قد انخفضت بالفعل بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، مما يعني أن التعديلات الأكثر حدة قد حدثت بالفعل. ومع ذلك، فإن هذا لا يُطمئن كثيرًا، حيث تواجه الولايات المتحدة أيضًا تحديات ديموغرافية كبيرة.

3-1-3- الاستجابات السياسية وحدودها

تُحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدة مصادر محتملة لزيادة المعروض من العمالة: النساء، وكبار السن، والشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، والمهاجرون. ويمكن أن يساهم سد فجوة التوظيف بين الجنسين وحده في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.2% سنويًا في جميع أنحاء دول المنظمة، أي نصف التأثير الديموغرافي المتوقع. كما يُعد تشجيع كبار السن الأصحاء على البقاء في سوق العمل لفترة أطول أمرًا بالغ الأهمية.

مع ذلك، تواجه هذه التدابير قيودًا عملية. ففي تسع دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما فيها اليونان وإيطاليا وإسبانيا، تتجاوز نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب 15%، مما يُمثل هدرًا كبيرًا للمواهب المحتملة. وحتى مع نجاح دمج هذه الفئات، لا يُمكن تعويض الخلل الديموغرافي بشكل كامل. علاوة على ذلك، وكما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن السياسات التي تركز على الخصوبة لا يمكنها التأثير على السكان في سن العمل لمدة عقدين على الأقل: "لا يُتوقع أن تُعيد أفضل الممارسات السياسية معدلات الخصوبة إلى مستويات الإحلال. وحتى لو نجحت، فإن ارتفاع معدلات المواليد اليوم لن يُترجم إلى زيادة في أعداد السكان في سن العمل قبل مرور 20 إلى 25 عامًا على الأقل."

تُقدم الهجرة حلاً جزئيًا محتملاً، ولكنه أصبح مثيرًا للجدل السياسي في العديد من البلدان. تُقدّر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التحول إلى سياسة انعدام الهجرة قد يُقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة بنحو 0.1 نقطة مئوية سنويًا حتى عام 2060. ومع ذلك، فقد اتجه الخطاب السياسي في العديد من الدول المتقدمة نحو التقييد بدلاً من التوسع.

3-2- مواطن الضعف المالية: الديون والعجز والإنكار

إذا كان التغيير الديموغرافي يُمثل أزمة بطيئة التطور، فإن المالية العامة تُمثل نقطة ضعف فورية وحادة. فقد خرجت الاقتصادات المتقدمة من الأزمة المالية لعام 2008 بمستويات ديون مرتفعة بشكل ملحوظ، والتي تفاقمت لاحقًا بسبب الإنفاق المرتبط بالجائحة. وقد حوّل تطبيع أسعار الفائدة اللاحق أعباء خدمة الدين التي كانت قابلة للإدارة إلى قيود مالية كبيرة.

3-2-1- حجم المديونية السيادية

تكشف الأوضاع المالية للاقتصادات المتقدمة الكبرى عن تفاوتات عميقة في إدارة الديون والاستدامة على المدى الطويل. وتُعد اليابان الأكثر هشاشة، حيث بلغ الدين الحكومي حوالي 235% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم أن صافي حيازات بنك اليابان يُقلل هذا الرقم إلى 134%، وهو رقم أكثر قابلية للإدارة. وقد تراكم هذا العبء الاستثنائي على مدى عقود من الركود الاقتصادي الذي بدأ في التسعينيات، وتفاقم بسبب التدخلات الحكومية الواسعة النطاق في أعقاب الأزمات المتتالية. يبلغ الدين الحكومي للولايات المتحدة 37 تريليون دولار، ما يمثل نحو 30% من إجمالي الالتزامات الحكومية العالمية، بنسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 122%. أما فرنسا، فتسجل مستويات مقلقة عند 116.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يضعها بين أكثر دول منطقة اليورو مديونية إلى جانب اليونان وإيطاليا، مع عجز في الميزانية يقارب 6%. وتحافظ المملكة المتحدة على مستويات دين تتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة منذ أوائل الستينيات. وتُظهر ألمانيا الوضع المالي الأكثر استدامة بين الاقتصادات الكبرى، حيث يمثل الدين 65.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، حتى ألمانيا تواجه تحديات كبيرة: فقاعتها الصناعية تنهار، وبنيتها التحتية متداعية، وتكاليف الطاقة باهظة للغاية.

3-2-2- وهم الحلول السهلة

ما يزيد هذه المسارات المالية إثارة للقلق هو الغياب الواضح للإرادة السياسية لمعالجتها. كما يُشير أحد التحليلات، فإنّ "الحلول" التي تُطرح حاليًا من قبل وسائل الإعلام والسياسيين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية تُهين أبسط قواعد الذكاء. وسيخلص أي مراقب عاقل إلى أن السياسات المطروحة تُعدّ ضربًا من الجنون الجماعي.

يقترح "خطة دراغي لأوروبا"، رغم تشخيصها الدقيق لتحديات القارة، توحيد الديون كحلّ، وهو حلّ يُعالج الأعراض لا الأسباب. فالمشكلة الأساسية، وفقًا لهذا التحليل، هيكلية: "التكلفة الباهظة للحكومة واللوائح والبيروقراطية. إنّ نظامًا كنظام أوروبا، حيث تُسيطر الدولة على نحو 50% من الاقتصاد، غير مُستدام. فهذا يعني أن نصف الاقتصاد يجب أن يتحمّل العبء الكامل للنفقات العامة التي تُنشئها الدولة، وهو أمرٌ مُستحيل."

تُقدّم نظرية النقد الحديثة لصانعي السياسات طمأنينةً فكريةً مفادها أن الدول ذات السيادة لا يُمكن أن تُعلن إفلاسها بعملاتها الخاصة. لكن كما يُشير النقاد، "يسبق الإعسار خللٌ وظيفيٌّ بفترةٍ طويلة."

فالعجز والديون المستمرة اليوم ستؤدي بنا حتمًا إلى تلك النقطة". بدأت تظهر بوادر الخطر: فقد تجاوز سعر الذهب 4000 دولار، وتزايدت علاوات مخاطر السندات الحكومية، وتستمر ضغوط التضخم.

3-2-3- الاقتصاد السياسي للتعديل المالي

يؤدي اجتماع ارتفاع مستويات الدين وعدم الاستقرار السياسي إلى ما يُطلق عليه أحد التحليلات "مزيجًا سامًا" ينتج عنه عادةً ارتفاع تكاليف الاقتراض من خلال زيادة علاوات آجال الاستحقاق السيادية. بعد سنوات من علاوات آجال الاستحقاق السلبية، تغيرت ديناميكيات منحنى العائد في العديد من الأسواق المتقدمة لتعكس المخاوف المتزايدة بشأن الاستدامة المالية.

يكن التحدي في أن التعديل المالي ينطوي على مخاطر سياسية واقتصادية خاصة به. فرفع الضرائب على القطاعات الإنتاجية المثقلة بالأعباء، كما تفكر فرنسا في مقترحات ضريبة الثروة، يُهدد بتقويض النمو بشكل أكبر دون معالجة التكلفة الباهظة للحكومة. وتواجه تخفيضات الإنفاق مصالِح راسخة ودوائر انتخابية نافذة. والنتيجة غالبًا ما تكون شللًا في السياسات - إدراك أن المسارات الحالية غير مستدامة مع عدم القدرة على تغييرها.

3-3- الإنتاجية والركود وعلاقة عدم المساواة

يكن وراء التحديات الديموغرافية والمالية مشكلةً جوهريةً تتمثل في التباطؤ الملحوظ في نمو الإنتاجية الذي اتسمت به الاقتصادات المتقدمة لما يقرب من عقدين.

3-3-1- تأثير اليابان "على العالم المتقدم"

تشير التحليلات الاقتصادية إلى أن الاقتصادات المتقدمة تواجه فترةً طويلةً من النمو المنخفض والتضخم المنخفض وأسعار الفائدة المتدنية للغاية، على غرار ما حدث في اليابان. ومن العوامل الحاسمة أن "نمو الإنتاجية في طليعة التكنولوجيا كان ضعيفًا للغاية". فعندما تشهد الاقتصادات الرائدة مكاسب إنتاجية متواضعة، يتأثر الاقتصاد العالمي برمته.

تؤكد الأمم المتحدة هذا التقييم، إذ تتوقع أن يرتفع الناتج الاقتصادي العالمي بنحو 2.7% في عام 2026، وهو معدلٌ وُصف بأنه "متواضع وأقل بكثير من المتوسطات التاريخية". وتشير المنظمة إلى أنه "بهذا المعدل، يشهد الاقتصاد العالمي فعليًا نشاطًا اقتصاديًا ضعيفًا بدلًا من نمو قوي، حيث لا يكفي التوسع لتعويض الضغوط الاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة".

3-3-2- عدم المساواة كعائق أمام الإنتاجية

تُشكك الأبحاث الحديثة الصادرة عن مختبر عدم المساواة العالمي في الافتراضات التقليدية حول العلاقة بين المساواة والأداء الاقتصادي. فمن خلال دراسة البيانات للفترة من 1800 إلى 2025، وجد الباحثون "ارتباطاً إيجابياً قوياً بين المساواة والتنمية على المدى الطويل".

الأدلة لافتة للنظر: فقد شهدت جميع الدول الغنية، ولا سيما في أوروبا الغربية ودول الشمال الأوروبي، "انخفاضاً هائلاً في مستويات الدخل خلال القرن العشرين، مع زيادة ملحوظة في إنتاجيتها". ففي دول الشمال الأوروبي، انخفضت النسبة بين أعلى وأدنى مستويات توزيع الدخل من حوالي 50:1 عام 1910 إلى أقل من 5:1 اليوم. وقد ترافق هذا الانخفاض مع ارتفاع في الإنتاجية، لا انخفاضها: إذ تُظهر دول الشمال الأوروبي اليوم إنتاجية ساعة أعلى من الولايات المتحدة، على الرغم من أن إجمالي الإنفاق على رأس المال البشري في الولايات المتحدة أكبر بكثير.

على النقيض من ذلك، فإن "انتعاش عدم المساواة في الولايات المتحدة بعد عام 1980 (وإلى حد أقل في أوروبا) لم يتبعه نمو أسرع في الإنتاجية، بل على العكس، نمو أبطأ". وقد شهدت المناطق التي لم تشهد انخفاضاً يُذكر في عدم المساواة نمواً منخفضاً وغير متكافئ في الإنتاجية.

تشير هذه النتائج إلى أن "صعود المؤسسات الديمقراطية الاجتماعية الشاملة - التي توسع نطاق الوصول إلى التعليم والخدمات العامة وحقوق العمال والضرائب التصاعدية والمشاركة الديمقراطية - كان له دور محوري في تحقيق قدر أكبر من المساواة وازدهار أعلى". إن الآثار المترتبة على السياسات عميقة: فمعالجة عدم المساواة ليست مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل هي شرط أساسي لنمو الإنتاجية المتجدد.

3-4- مفارقة الأتمتة: وفرة بلا شمول

يمثل التغير التكنولوجي، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، مفارقةً للاقتصادات المتقدمة. فإمكانية تحقيق مكاسب هائلة في الإنتاجية هائلة، إلا أن التداعيات التوزيعية قد تُقاوم أوجه عدم المساواة القائمة وتُقوّض التماسك الاجتماعي.

3-4-1- ما وراء سردية "نهاية العمل"

على الرغم من الخطابات الحماسية المُحيطة بالذكاء الاصطناعي، تشير الأبحاث إلى أننا لسنا على أعتاب اقتصاد "ما بعد الإنسان". ويُجادل معهد أبحاث السياسات العامة بأن "العمل سيشهد تحولاً

جذرياً بفعل الأتمتة في العقود القادمة، لا أن يُلغى. ومن المُرجح أن تُعاد صياغة المهام، مع تركيز العمل على المهام التي يصعب أتمتها والتي يحتفظ فيها البشر بمزايا نسبية على الآلات.

لذا، فإن التحدي الحاسم هو تحدي توزيعي وليس وجودياً. إذا تم توزيع الفوائد بشكل عادل، يمكن للأتمتة أن تُسهم في بناء اقتصادٍ يُحقق فيه الرخاء العدالة. أما إذا أُديرت الأتمتة بشكل سيئ، فقد تُؤدي إلى "مفارقة الوفرة": سيصبح المجتمع أغنى بكثير إجمالاً... ولكن بالنسبة للعديد من الأفراد والمجتمعات، قد يُعزز التغيير التكنولوجي عدم المساواة في السلطة والمكافأة، حيث تتدفق عوائد الأتمتة بشكل غير متناسب إلى مالكي التقنيات والشركات، وإلى ذوي المهارات العالية.

3-4-2-مسألة الملكية

يتوقف الأثر التوزيعي للأتمتة بشكل حاسم على أنماط الملكية. "إذا أدت الأتمتة إلى انخفاض متوسط الأجور أو ساعات العمل، أو فقدان الوظائف إجمالاً، فقد يتم تحويل جزء كبير من الدخل القومي من العمل إلى رأس المال. حتى لو لم تتخفف الأجور، فإذا ارتفعت العوائد النسبية لرأس المال بسرعة أكبر، ستزداد حصة الدخل القومي التي تذهب إلى رأس المال. في مجتمع يتسم بأنماط غير متكافئة بشكل حاد في ملكية رأس المال، سيؤدي ذلك إلى تفاقم عدم المساواة."

يشير هذا التحليل إلى أن "من يملك رأس المال ويتحكم فيه يصبح بالتالي أكثر أهمية في عصر الأتمتة". قد تشمل الاستجابات السياسية نماذج جديدة للملكية الجماعية لرأس المال، مثل صناديق ثروة المواطنين التي تمتلك محافظ واسعة من الأصول نيابةً عن الجمهور وتوزع أرباحاً رأسمالية شاملة.

3-4-3-حدود الحلول التكنولوجية

قد يميل البعض إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي حلاً للتحديات الديموغرافية والإنتاجية. إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقدم تقييماً واقعياً: "يتجاهل البعض التحدي الديموغرافي باعتباره أمراً سيحل بفضل الذكاء الاصطناعي. فبينما يُمكن للذكاء الاصطناعي تحسين الإنتاجية، إلا أنه ليس بديلاً أو حلاً سحرياً لنقص العمالة البشرية."

قد يُساعد الذكاء الاصطناعي في إطالة العمر العملي من خلال جعل الوظائف أقل إرهاقاً بدنياً وأماكن العمل أكثر سهولة في الوصول إليها، لا سيما لكبار السن وذوي الإعاقة. لكنه لا يُمكنه أن يحل محل الإبداع البشري، وأعمال الرعاية، والتفاعل الاجتماعي التي تُشكل أساس النشاط الاقتصادي والازدهار الاجتماعي.